وح لا يتم البرهان على امتناع تركيب علل الحوادث من الموجودات او المعدومات وما فلا يلزم ثبوت امور
لا موجودة ولا معدومة تراجيب بانه لا يتصور الحركة الا بان يوجد اين اي كون في مكان
او وضع فينعدم ويحدث اين او وضع اخر فللاين والوضع لها او لا فمكن البقا فلو
استند الى الواجب بجوبا يجب بقاؤه فلا يحدث حركة اصلا فالماهية المتغيرة القارة لا تكون
اثر الموجب والذات التي يمتنع زوالها كيف توجب ما يجب زوالها فان قبل الذات تكون
علة المطلق الحركة وهو امر سرمدي وان كان افراده بحيث يجب زوالها قلنا ماهية الحركة
ليست ماهية محققة والا لم تكن طبيعة المطلق مخالفة لطبيعة الافراد بل هي ماهية اعتبارية
يدركها العقل من حدوث كون ثم عدمه وحدوث كون اخر **فان قلت** يمكن ان يكون المطلق
باقيا بتجدد الافراد مع ان الافراد غير باقية **قلنا** نعم لكن لا يمكن ان يكون في طبيعة
الافراد امتناع البقاء وفي طبيعة المطلق امكانه نوعية موجودة تحتها افراد فلا يكون
المطلق معلول الموجب ولا افراد انضباط امتناع بقائها كما ذكره المص وهو لا يدفع ما يجوزه
ذهب اليه الفلاسفة من استناد الحركات الى ارادات حادثة من النفوس الفلكية لا
الى بداية وتحقيق هذا المقام موضعه علوم اخر وقد يستدل على اثبات الواسطة
بين الموجود والمعدوم بان الايجاب ليس اعتبارا عقليا للقطع بتحققه سواء وجد اعتبار
العقل او لم يوجد ولا امر متحققا موجودا والا احتاج الى ايجاد اخر ولزم التسلسل
من جانب المبدا في الامور الموجودة ويمتنع كون الايجاب عدما ضرورة تغاير المحتاج والمحتاج
اليه والجواب ان المعلوم قطعا هو ان الفاعل اوجد شيئا وهذا لا ينافي كون الايجاد
امرا اعتباريا غير متحقق موجود في الخارج اذ لا يلزم من انتفاء مبدا المحمول انتفاء
الحمل كما في قولنا زيد اعمى فانه لامر كذلك سواء وجد اعتبار العقل او لم يوجد مع ان
العمى عدمي فاذا قتل زيد عمروا صدق انه اوجد القتل ولم نصدق ان الايجاد معدوم
بمعنى انه لم يوجد القتل لكنه لا ينافي صدق قولنا الايجاد معدوم بمعنى انه ليس امرا موجودا
متحققا في الخارج **قوله** فان قيل تقرير السؤال على ما سبق اليه الاذهان انا نعني بالموجود
على ما سبق اليه الاذهان انا نعني بالموجود والمعدوم ما لا يتصور معه الواسطة لان
كل ما يمكن ان يتصور فهو اما ثابت وهو الموجود او لا وهو المعدوم ولا واسطة بين النقيضين
فالامر الذي يسمونه حالا وجعلتموه واسطة بين الموجود والمعدوم ان كان له ثبوت فهو
داخل في الموجود والا ففي المعدوم وحاصل الجواب ان هذا غير صحيح لاستلزامه ورود
المنع على بعض مقدمات دليلنا على امتناع تركب علل الحادث من موجودات ومعدومات

التغير

اراد بالكلي الاول الاين المتروك والوضع المتروك ووجوده للحركة ضروري فلا يرد ان الحركات الفلكية اذا كانت ازلية لم يتصور وضع اوله فضلا عن بقائه ح

البقا بطبيعة الافراد والمطلق تكون على نهج واحد في الامكان والامتناع وههنا طبيعة كل فرد تقتضي عدم البقا فلا يكون للمطلق طبيعة هي

وهل سمعت عاقلا يجيب عن معارضة الخصم بانها فاسدة لانه يلزم منها بطلان الدليل الذي انا
اوردته على نقيض مطلوبك والظان مثل هذا الكلام لا يصدر عمن له ادنى تمييز فكيف
ينسب الى المص وهو علم التحقيق وعلم التدقيق ومنشأ التوضيح ومنشئ التعديل والتنقيح
بل توجيه السؤال ان ما ذكرتم من الدليل على امتناع كون علة الحادث موجودات محضة
او معدومات محضة او مركبة من الموجودات او المعدومات دال بعينه على امتناع ان يدخل
فيها امور لا موجودة ولا معدومة لان المراد بالمعدوم نقيض الموجود اي ما ليس بموجود و
نقيض المعدوم اي الثابت المتحقق ولا مخرج عن النقيضين فتلك الامور اما ان
تكون موجودة او تكون معدومة فالمركب منها ومن غيرها اما ان يكون موجودات
محضة او معدومات محضة او مركبا من الموجودات او المعدومات والكل باطل بما ذكرتم في
الدليل فاجاب بان دليلنا لا يجري فيما ذكرتم لورود المنع على المقدمة القائلة بان لا
الجزء الذي ينعدم عمرو بزواله اما ان يكون موجودا محضا او ان يكون لزواله العدم
مدخل في زواله لجواز ان يدخل في علة وجود عمرو امور لا موجودة ولا معدومة بل عدمها
كالايقاع والاختيار ونحو ذلك من الاضافيات فان جعلتموها داخلة في الموجود فلا
نسلم ان كل موجود ممكن فهو واجب بالنظر الى علته المستندة الى الواجب حتى يلزم من
انعدامه انعدام علته منتهيا الى الواجب لجواز ان يكون من تلك الموجودات الاختيار
الذي من شانه الايقاع اي وقت شاء من غير ان يعلل الاختيار ومن غير ان يلزم الموجود
بلا ايجاب لا يلزم الا ترجيح المختار احد المتساويين واستحالته ممنوعة وان جعلتموها
داخلة في المعدوم فلا نسلم ان زوال كل معدوم لا يمكن الا بزوال العدم الذي هو عبارة
عن وجود شيء حتى يلزم من زوال ذلك الجزء المعدوم الذي هو اضافي زوال العدم
بمعنى وجود شيء مثلا فيلزم الخلف وذلك لان الاضافيات التي لا يدخل العدم في
مفهوماتها كالابوة والاخوة والايقاع وتعلق القدرة والارادة ونحو ذلك كلها معدومة
على هذا التقدير وزوالها لا يكون بوجود شيء كما اذا تعلقت الارادة بشيء ثم انقطعت
ولا يخفى انه اذا جعلت تلك الامور داخلة في الموجود يرد منع لزوم قدم الحوادث
وانتفاء الواجب على تقدير كون علة الحادث موجودات محضة الا انه لم يصرح به لانسياق
الذهن اليه من قوله لا نسلم ان كل موجود يجب بتوسط الموجودات المستندة الى الواجب
ولان الوافي دخول المعدوم في جملة ما يفتقر اليه وجود الحادث ضرورة افتقاره الى
عدم المانع واعلم اني لو لم ارد في شرح هذا الكتاب على تقرير هذا الباب بل توجيه هذا

التوجيه صح
الموجود
ت
بالملاحظة صح
جود
ها
جب
السوال

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1